

التقرير الاقتصادي ربع السنوي

الربع الثاني 2021

جدول المحتويات

ملخص وافٍ	4
الفصل الأول	
التطورات الاقتصادية الدولية	5
الفصل الثاني	
التطورات الاقتصادية المحلية	8
الفصل الثالث	
التطورات المصرفية والمالية	14
الفصل الرابع	
أسعار الفائدة والمعرض النقدي	18

الرسوم البيانية

متوسط تضخم أسعار المستهلك الكلي على أساس سنوي في اقتصادات مختارة	الرسم البياني 2.1.أ.
متوسط تضخم أسعار المستهلك على أساس سنوي في دول مجلس التعاون الخليجي	الرسم البياني 2.1.ب.
أسعار خام برنت والغاز الطبيعي	الرسم البياني 3.1.أ.
أسعار الفائدة في اقتصادات متقدمة مختارة	الرسم البياني 4.1.
مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات العربية المتحدة	الرسم البياني 1.2.أ.
متوسط إنتاج النفط الخام في دولة الإمارات العربية المتحدة	الرسم البياني 1.2.ب.
متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية في دبي	الرسم البياني 2.2.أ.
أسعار العقارات السكنية في أبوظبي	الرسم البياني 2.2.ب.
التضخم الكلي في أسعار السلع التجارية وغير التجارية	الرسم البياني 3.2.
ارتفاع / انخفاض أسعار الصرف الاسمية والفعلية الحقيقية على أساس ربع سنوي	الرسم البياني 1.4.2.أ.
ارتفاع / انخفاض أسعار الصرف الاسمية والفعلية الحقيقية على أساس سنوي	الرسم البياني 1.4.2.ب.
التحويلات الشخصية الموجهة للخارج التي تمت تسويتها من خلال البنوك وشركات الصرافة، الربع الأول 2019-2021	الرسم البياني 2.4.2.
الإيرادات الحكومية العامة	الرسم البياني 5.2.أ.
المصروفات الحكومية العامة	الرسم البياني 5.2.ب.
السياسة المالية	الرسم البياني 5.2.ج.
أسعار فائدة الليبور في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي اقتصادات متقدمة مختارة	الرسم البياني 1.4.أ.
الفرق بين سعر فائدة الإيبور لأجل 3 أشهر في مقابل سعر الليبور على الدولار لأجل 3 أشهر	الرسم البياني 1.4.ب.
سعر الفائدة على مبادلات مختارة لأجل 10 سنوات	الرسم البياني 1.4.ج.
فرق سعر الفائدة على المبادلات لأجل 10 سنوات بين الدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي	الرسم البياني 1.4.د.
التغير في المجاميع النقدية على أساس ربع سنوي في الربع الثاني من عام 2021	الرسم البياني 2.4.
أسعار فائدة الإيبور وسعر الفائدة لليلة واحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة	الرسم البياني 1.

الجدول

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي في مجموعة مختارة من البلدان	الجدول 1.1.أ.
معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي في دولة الامارات العربية المتحدة	الجدول 1.2.
مجموع الودائع في بنوك الإمارات	الجدول 1.3.1.
الأصول والائتمان في بنوك الإمارات	الجدول 1.3.2.أ.
إقراض البنوك حسب النشاط الاقتصادي	الجدول 1.3.2.ب.
مؤشرات السلامة المالية	الجدول 1.3.3.
أسواق الأوراق المالية في دولة الإمارات	الجدول 1.2.3.
مبادلات مخاطر الائتمان للصناديق السيادية في دولة الإمارات	الجدول 2.2.3.
المعروض النقدي في دولة الإمارات	الجدول 2.4.أ.

الأطر

- الإطار 1: الإصلاحات الهيكلية الأخيرة لتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي
- الإطار 2: سعر الأساس الخاص بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي المطبق على تسهيلات الودائع لليلة واحدة

ملخص وافٍ

ظل النمو الاقتصادي العالمي قوياً لعام 2021، وبنسبة 6.0% حسب توقعات الربع الثاني من السنة، حيث عوّض نمو الاقتصادات المتقدمة الانخفاض الذي شهدته الاقتصادات النامية. ويُعزى اختلاف معدلات النمو في هاتين المجموعتين إلى حد كبير إلى زيادة إمكانية الحصول على اللقاحات وما يترتب على ذلك من عودة لممارسة الأنشطة الاعتيادية في الدول المتقدمة.

واصل النشاط الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة انتعاشه في الربع الثاني، حيث بلغ تقريباً مستويات ما قبل كوفيد-19. وبالنسبة لعام 2021، يتوقع المصرف المركزي أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 2.1%، مع توقع زيادة القطاع غير الهيدروكربوني بنسبة 3.8%. وبالنسبة لعام 2022، يتوقع المصرف المركزي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بوتيرة أقوى بنسبة 4.2%، وأن يزداد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير الهيدروكربوني بنسبة 3.9%. إلا أن التوقعات الاقتصادية تبقى عرضة للشكوك في وسط تداعيات كوفيد-19، وبالتالي فإن هذه التوقعات تبقى قابلة للمراجعة.

وظلّ التضخم في أسعار المستهلك سالباً للربع الثاني بنسبة -0.5% على أساس سنوي، حيث ظلّ التضخم في أسعار السلع التجارية وغير التجارية عند نسبة -0.3% و -0.6% على التوالي. ويرجع الانخفاض في الفئة الفرعية في أسعار السلع غير التجارية بشكل رئيسي إلى الانخفاض المتواصل في أسعار الوحدات السكنية، والذي قابلته الزيادة في أسعار المواصلات، جنباً إلى جنب مع انتعاش الطلب المحلي. وارتفعت أسعار بيع العقارات السكنية في أبوظبي للربع الثاني على التوالي على أساس سنوي بعد خمس سنوات من انخفاضها، بينما تراجع الانخفاض في دبي على أساس ربع سنوي. وارتفع سعر صرف الدرهم الإماراتي من حيث القيمة الاسمية والحقيقية على أساس ربع سنوي، بالتزامن مع قوة الدولار الأمريكي.

ارتفع إجمالي الودائع البنكية على أساس سنوي وربع سنوي، كما ارتفع إجمالي الائتمان على أساس ربع سنوي، على الرغم من أنه لم يشهد حتى الآن تعافياً لمستويات ما قبل كوفيد-19. وبوجه عام، ظلّت مؤشرات السلامة المالية في حالة جيدة خلال هذه الفترة، على خلفية الانتعاش التدريجي للاقتصاد.

وأخيراً، انخفض سعر فائدة الليبور على الدولار الأمريكي لأجل 3 أشهر خلال الربع الثاني من العام. وفي غضون ذلك، ارتفعت المجاميع النقدية ن¹، ن²، ن³ على أساس ربع سنوي بنسبة 2.7% وبنسبة 0.1% وبنسبة 0.4% ويرجع ذلك إلى الزيادة في ودائع المقيمين، بما في ذلك الودائع الحكومية لدى المصرف المركزي والبنوك التجارية.

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية

حافظ صندوق النقد الدولي على توقعاته بشأن النمو السنوي للاقتصاد العالمي في الربع الثاني من عام 2021 بمعدل قوي نسبياً بلغ 6.0%. وألغى الانخفاض الذي شهدته الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تأثير ارتفاع النمو بالنسبة للاقتصادات المتقدمة. ويُعزى اختلاف معدلات النمو في هاتين المجموعتين إلى حد كبير إلى حقيقة إعادة افتتاح الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، ويعود الفضل في ذلك إلى ارتفاع انتشار اللقاحات. ومن ناحية أخرى، ارتفع التضخم في الولايات المتحدة بسبب بعض الصعوبات في التوريد، وارتفاع أسعار الطاقة، والآثار المترتبة على ذلك، وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يكون الارتفاع مؤقتاً، تزايد ضغوط الأسعار في العديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بسبب التضخم الناتج، ويعود ذلك إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية.

1.1 النمو الاقتصادي

خلال فترات الاغلاق السابقة والذي ارتفع مع عودة الأنشطة الاقتصادية، بينما ازداد الاستهلاك في جميع البلدان الأعضاء.

وفي المملكة المتحدة، تشير التقديرات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي بلغ نسبة 22.2% في الربع الثاني، وذلك مع تخفيف القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي تدريجياً، وحصول نسبة كبيرة من السكان على اللقاح وانخفاض أعداد الإصابات المسجلة إلى النصف. إلا أنه توجد دلائل تشير إلى تباطؤ الانتعاش بحلول شهر يونيو، حيث أعلنت المصانع عن نقص في الإمدادات، ولا يزال متحور دلتا يعوق النشاط التجاري بصفة عامة.

كما شهدت توقعات نمو الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية لهذا العام انخفاضاً بمقدار 0.4 نقطة مئوية من جانب صندوق النقد الدولي، مقارنةً بأفاق الاقتصاد العالمي في إبريل. ويُعزى ذلك أساساً إلى تدهور الحالة الصحية وتداعياتها على النشاط الاقتصادي. ففي الهند، على سبيل المثال، انتشرت موجة ثانية شديدة من كوفيد في مارس - مايو، أدت إلى اتخاذ تدابير صارمة لاحتواء الجائحة. ولا تزال العديد من الاقتصادات النامية الأخرى تعاني من ضعف النظام الصحي، مع العودة إلى الإغلاقات في محاولة لكبح الموجة الثانية من متحور دلتا، بالإضافة إلى استمرار تراجع السياحة بشدة، والتحويلات المالية من الخارج.

وعلى النقيض من ذلك، ارتفع النمو على أساس سنوي في كوريا الجنوبية من 1.9% في الربع الأول إلى 5.9% في الربع الثاني، مدعوماً بصادرات الصناعات التحويلية، في حين ظلّ النمو في الصين، رغم تراجعته عن الربع السابق، عند 7.9%، أي أعلى من الهدف الرسمي وهو 6%، ويعود ذلك إلى زيادة الإنتاج الصناعي والصناعات الاستخراجية.

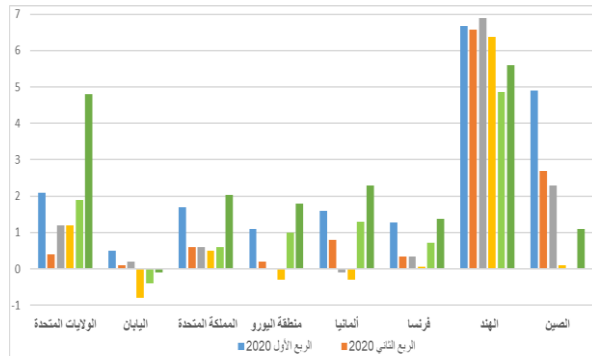
ظلت توقعات نمو الاقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي لعام 2021 قوية بنسبة 6.0% في الربع الثاني كما كانت عليه الحال في الربع السابق، ويرجع ذلك لحقيقة أن توقعات ازدياد النمو في الاقتصادات المتقدمة من 4.5% في الربع الأول إلى 5.6% في الربع الثاني، قابلتها توقعات بانخفاض النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية من 6.7% إلى 6.3% على التوالي. ويعود اختلاف التوقعات إلى ارتفاع فرص الحصول على اللقاحات والعودة لممارسة الأنشطة الاعتيادية في الدول المتقدمة. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال التعافي السلس والدائم في النصف الثاني من العام مهدداً بمتحور دلتا من كوفيد-19، والذي تبين أنه أكثر عدوى من فيروس كورونا الأصلي، والذي يتسبب حالياً في موجة جديدة في أنحاء كثيرة من العالم.

وفي الولايات المتحدة، ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 12.2% في الربع الثاني، مدفوعاً بالحصول على اللقاحات، والإنفاق الاستهلاكي غير المحدود، وهو سياسة نقدية توسعية، بالإضافة إلى شيكات التحفيز بقيمة 1400 دولار أمريكي، والذي يشكل جزءاً من مشروع قانون التحفيز البالغ 1.9 تريليون دولار الذي تم إقراره في مارس، ومشروع القانون المقترح للبنية التحتية البالغ تريليون دولار الذي وافق عليه مجلس الشيوخ بتاريخ 10 أغسطس 2021.

كما ارتفع استهلاك القطاع الخاص في الولايات المتحدة بنسبة 11.8% في الربع الثاني، مرتفعاً من 11.4% في الربع الأول، مدفوعاً بقطاع الخدمات. ونمت الاستثمارات الثابتة بمعدل سنوي موسمي بلغ 3.0% في الربع الثاني من هذا العام، على الرغم من تراجعته من 13.0% مقارنة بالربع السابق، وهو ما يرجع جزئياً إلى انخفاض المخزون الأساسي من السلع والمواد.

وفي منطقة اليورو، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل موسمياً نمواً على أساس سنوي بلغ 14.3% في الربع الثاني وذلك للمرة الأولى بعد أربعة أرباع سنوية من انكماشه، ومن المتوقع أن يبلغ 4.8% في عام 2021، وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي. وكان قطاع الخدمات هو المحرك الرئيسي للانتعاش، بدافع من الطلب الذي تراكم

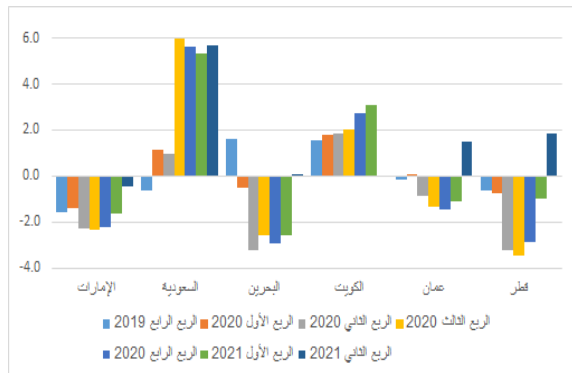
الرسم البياني 2.1 أ: متوسط التضخم الكلي على أساس سنوي في اقتصادات مختارة (%)



المصدر: بلومبيرغ

وفي دول مجلس التعاون الخليجي، ارتفع معدل التضخم على أساس سنوي في المملكة العربية السعودية من 5.3% في الربع الأول من عام 2021 إلى 5.7% في الربع الثاني، ويرجع هذا بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأثر المتأخر لزيادة ضريبة القيمة المضافة إلى ثلاثة أضعاف لتصل إلى 15% في العام الماضي. كما شهدت جميع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى تضخماً إيجابياً في الربع الثاني من عام 2021 باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة، التي لا تزال تشهد تضخماً سلبياً بسبب انخفاض الإيجارات في معظم الأحيان.

الرسم البياني 2.1 ب: متوسط تضخم أسعار المستهلكين على أساس سنوي في دول مجلس التعاون الخليجي (%)



المصدر: بلومبيرغ

الجدول 1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس سنوي في مجموعة مختارة من البلدان (%)

	2021		2020	2019	
	الربع الأول	الربع الثاني			
الولايات المتحدة	12.2	0.5	-2.3	2.6	
المملكة المتحدة	22.2	-6.1	-7.3	1.2	
فرنسا	18.7	1.5	-4.2	0.9	
ألمانيا	9.4	-3.1	-2.3	0.2	
الصين	7.9	18.3	6.5	5.8	
اليابان	7.5	-1.3	-1.1	-1.4	
الهند	20.1	1.6	0.4	3.3	

المصدر: الهيئات الإحصائية الوطنية

2-1 التضخم

وفي الاقتصادات المتقدمة، ظلّ متوسط التضخم الكلي على أساس سنوي عند نسبة 1.8%، أي أقل من المستهدف في منطقة اليورو ككل، في حين بلغ 2.3% في ألمانيا. وكان الارتفاع في هذه الدول مدفوعاً في الغالب بالارتفاع في أسعار الطاقة.

وفي الولايات المتحدة، تسارع متوسط تضخم أسعار المستهلك على أساس سنوي إلى 4.8% في الربع الثاني من عام 2021، ويرجع هذا بشكل أساسي إلى الصعوبات في سلسلة التوريد، والتي أدت إلى ارتفاع الأسعار، وارتفاع أسعار الطاقة، والطلب المحدود، والذي استفاد من إعادة فتح الاقتصاد، والآثار المترتبة على ذلك، وإن كان من المتوقع أن يكون الارتفاع "موقتاً"¹

وقد يستمر التضخم في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية والتضخم المستورد نتيجة لانخفاض قيمة العملة المحلية. فقد شهدت الهند، على سبيل المثال، متوسط تضخم مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 5.6% على أساس سنوي في السنة المالية الحالية، ويعود ذلك في الغالب إلى القيود المفروضة لكبح جماح تزايد الإصابات بسبب متحور دلتا وارتفاع أسعار المواد الأولية، وخصوصاً النفط، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف المواصلات.

¹ وفقاً لمتوسط التضخم المستهدف المعتمد في الأونة الأخيرة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، فإنه يُسمح بمعدل تضخم أعلى من 2% لفترة زمنية للتعويض عن معدل تضخم منخفض مستهدف في الماضي.

3.1 أسعار المواد الأولية

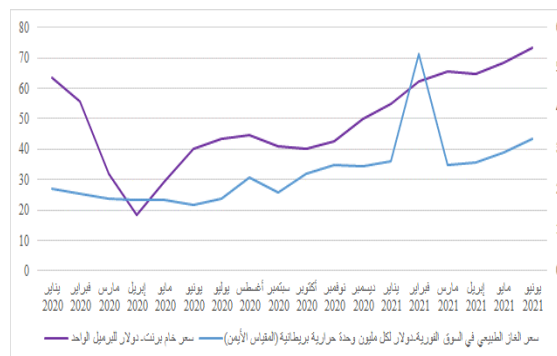
ارتفع سعر خام برنت بشكل ثابت من 65.4 دولاراً للبرميل الواحد في نهاية مارس 2021 إلى 73.1 دولاراً للبرميل الواحد في نهاية يونيو 2021، ومن متوسط 60.8 دولاراً للبرميل الواحد في الربع الأول من عام 2021 إلى 68.8 دولاراً للبرميل الواحد في الربع الثاني من السنة.

وفي أغلب الأحيان، يرتبط ارتفاع الأسعار بزيادة الإغلاقات في الاقتصادات المتقدمة، والانتعاش الجزئي لأنشطة السفر والسياحة الدولية، والنمو المرن في بعض أجزاء دول العالم الناشئة. وقد أدى تزايد استهلاك النفط، بالإضافة إلى فرض قيود على الإنتاج من جانب منظمة أوبك+، وخفض إنتاج النفط الخام نسبياً في الولايات المتحدة، إلى بقاء الاستهلاك العالمي للنفط يزيد على إمدادات النفط على مستوى العالم، مما أدى إلى نقص في المخزونات.

وانخفضت أسعار الغاز الطبيعي في المتوسط من 3.56 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في الربع الأول إلى 2.94 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

ويواصل الذهب الاستفادة من انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية خلال الربع الثاني من عام 2021، حيث ارتفع سعره من متوسط 1,763 دولاراً للأوقية في الربع الأول من عام 2021 إلى 1,815 دولاراً للأوقية في الربع الثاني من عام 2021.

الرسم البياني 3.1: أسعار خام برنت والغاز الطبيعي



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)

4.1 السياسة النقدية

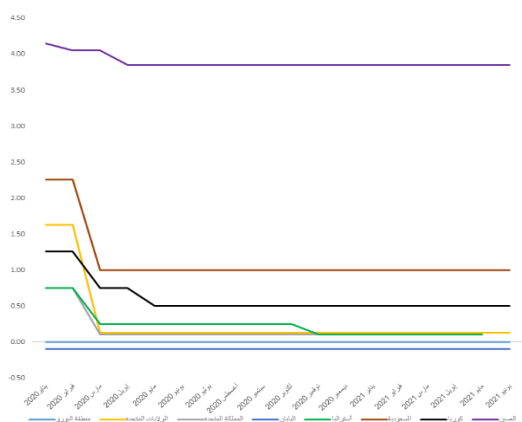
مع بقاء أسعار الفائدة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومنطقة اليورو عند الصفر أو بالقرب منه، فقد أقيمت السلطات النقدية على أسعار الفائدة الخاصة بها دون تغيير في الربع الثاني من عام 2021، بينما تواصلت برامج التيسير الكمي في هذه الدول.

في الولايات المتحدة، واصل الاحتياطي الفيدرالي برنامجه لشراء الأصول بمعدل 120 مليار دولار شهرياً، مما أدى لزيادة الميزانية العمومية لبنك الاحتياطي الفيدرالي إلى 8.0 تريليون دولار بنهاية الربع الثاني من السنة.

وحافظت لجنة السياسة النقدية التابعة للبنك المركزي البريطاني على سعر الفائدة الخاص بها عند 0.1% خلال الربع الثاني، وكذلك على المستوى المستهدف من مشتريات الأصول عند 895 مليار جنيه إسترليني (1.2 تريليون دولار أمريكي). كما أعلنت لجنة السياسة النقدية أيضاً أنها لا تنوي تشديد السياسة النقدية إلى أن يظهر دليل واضح على إحراز تقدم ملموس فيما يتصل بإزالة الطاقة الفائضة وتحقيق النسبة المستهدفة من التضخم البالغة 2%، بشكل مستدام.

من ناحية أخرى، ترك البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة الخاصة به عند مستوياتها الحالية (0.00%) على عمليات إعادة التمويل، ونسبة 0.25% على تسهيلات الإقراض بالهامش ونسبة -0.50% على تسهيلات الإيداع)، بينما واصل تنفيذ عمليات شراء الأصول الصافية في إطار برنامج الشراء الطارئ لمواجهة الأوبئة بمبلغ إجمالي قدره 1,850 مليار يورو حتى الآن، كما واصل مشترياته في إطار برنامج شراء الأصول بوتيرة شهرية قدرها 20 مليار يورو.

الرسم البياني 4.1: أسعار الفائدة في اقتصادات متقدمة مختارة (%)



المصدر: بنك التسويات الدولية

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية المحلية

واصل النشاط الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة انتعاشه في الربع الثاني، حيث وصل النمو المقدّر في الربع الثاني للقرب من مستويات ما قبل الجائحة. ومن المتوقع أن يبلغ إجمالي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2021 نسبة 2.1%، حيث شهد صعوداً إلى 4.2% للسنة التالية. وظلّ معدل تضخم مؤشر أسعار المستهلك الكلي سالباً خلال الربع، وذلك بسبب استمرار هبوط الإيجارات، وإن كان بوتيرة مخفضة، ويرجع الفضل في ذلك إلى ارتفاع أسعار الطاقة والطلب الإجمالي. كما ارتفع الدرهم من حيث القيمة الاسمية والحقيقية على أساس ربع سنوي، في حين انخفضت قيمته عما كانت عليه قبل عام.

1.2 النشاط والنمو الاقتصادي

واصل القطاع غير النفطي تحسنه في الربع الثاني من عام 2021، مستفيداً من الانتعاش في حركة السفر العالمية ومن تزايد الطلب على الصعيدين المحلي والعالمي، بينما ظلت الدولة سبّاقة في احتواء انتشار الفيروس. أما توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي لعام 2021 فقد ظلت بنسبة 3.8%. وحافظت دولة الإمارات على المركز الأول عالمياً منذ بداية الجائحة من حيث عدد الفحوصات التي تم إجراؤها وتوزيع اللقاحات، حيث تم إجراء 57.7 مليون فحص وتوزيع 15.3 مليون لقاح بحلول نهاية يونيو 2021، وهو ما يعادل أكثر من 627 فحص تم إجراؤه و166 لقاح تم إعطاؤه لكل 100 شخص، على التوالي.

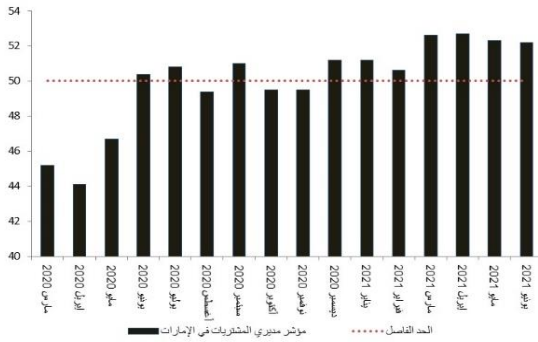
وشهد سوق العقارات السكنية تحسناً مستمراً، حيث سجلت الأسعار في أبوظبي مكاسباً على أساس سنوي في الربع الثاني على التوالي منذ أكثر من خمس سنوات، في حين استمرت في انخفاضها في دبي ولو بوتيرة أبطأ.

وظلّ التوظيف ومعدل الرواتب ثابتاً تقريباً خلال ربع السنة، في حين كان أعلى من الشهر الأخير قبل الأزمة – فبراير 2020، كما هو موضح في نظام حماية الأجور الخاص بالمصرف المركزي².

وارتفع مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات بنسبة 11.3% على أساس سنوي في الربع الثاني، حيث حقّق تزايداً ودخل نطاقاً أوسع، حيث وصل المؤشر إلى 52.2 في يونيو. ويعكس هذا التحسّن المعنويات المرتفعة التي يعززها برنامج اللقاحات على نطاق واسع ومعرض إكسبو دبي الذي يحل بعد ثلاثة أشهر فقط.

كما أظهرت البيانات الخاصة بالسياحة والضيافة في دبي في فترة الستة أشهر الأولى من عام 2021 حدوث انتعاش في نسبة إشغال الفنادق لتصل إلى 62%، مرتفعةً من نسبة 54% والتي تم تسجيلها خلال عام 2020، ويرجع ذلك في الغالب إلى استئناف حركة السفر الدولية.

الرسم البياني 1.2: مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات (مؤشر من 0-100 <50 = تحسن منذ الشهر السابق)



المصدر: مؤسسة IHS Markit

وفي غضون ذلك، انخفض مؤشر الصرامة الصادر عن جامعة أكسفورد³ "Oxford Stringency Index" من 53 في نهاية مارس 2021 إلى 47 في نهاية يونيو، مؤكداً الانفتاح النسبي للاقتصاد مقارنةً بنظرانه الإقليميين والدوليين، مما أفاد دولة الإمارات، نظراً لدورها كمركز إقليمي للتجارة والنقل والسفر.

وانخفض إنتاج النفط في دولة الإمارات بنسبة 9.6% على أساس سنوي، بينما ازداد بنسبة 1.4% على أساس ربع سنوي، وذلك تماشياً مع اتفاقية أوبك+. وتم تعديل التوقعات الخاصة بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي إلى -2.0% في عام 2021، منخفضاً من النسبة السابقة البالغة -1.0%، وهو ما يعادل متوسط إنتاج نفطي يبلغ 2.72 مليون برميل في اليوم للعام بأكمله.

³ مقياس أصدرته جامعة أكسفورد يتراوح بين 0 و100، يشير إلى مستوى الإغلاق، بسبب القيود الهادفة للحد من انتشار كوفيد-19.

² يشمل ذلك الموظفون التابعون لوزارة الموارد البشرية والتوطين، وسلطة المنطقة الحرة لجبل علي، وبعض العاملين لدى مؤسسات مالية مرخصة، عندما لا تشارك السلطة المعنية بالعمل في نظام حماية الأجور.

وبالنسبة لعام 2022، فقد قام المصرف المركزي بتعديل توقعاته بحدوث ارتفاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل عام لنسبة 4.2% من نسبة 3.8% سابقاً وحدث ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنسبة 3.9%. ومن المتوقع أن يكون ذلك نتيجة لاستمرار الزيادة في الإنفاق العام والآفاق الائتمانية للبنوك وارتفاع معدلات التوظيف واسترداد الثقة في قطاع الأعمال، حيث سيستمر معرض إكسبو دبي في الربع الأول من عام 2022. وعلاوة على ذلك، وحيث أن دولة الإمارات تمثل مركزاً رئيسياً للسياحة والنقل والتجارة في المنطقة، فمن المتوقع أن تستفيد من تخفيف القيود على السفر، ومن تنظيم كأس العالم لكرة القدم المقرر إقامته في قطر في عام 2022.

كما تم تعديل توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي بالزيادة إلى 5.0% من 3.5% في الربع السابق، مما يعكس زيادة الطلب المتوقع، نظراً لتلقي الغالبية العظمى من اقتصادات العالم للقاحات.

الجدول 1.2. معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي في دولة الإمارات (%)

2022 ^F	2021 ^F	2020	2019	
4.2	2.1	-6.1	3.4	الناتج المحلي الإجمالي الكلي
3.9	3.8	-6.2	3.8	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
5.0	-2.0	-6.0	2.6	الناتج المحلي الإجمالي النفطي

المصدر: توقعات المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء لعامي 2019 و2020 وتوقعات المصرف المركزي لعامي 2021 و2022.

الرسم البياني 1.2.ب: متوسط إنتاج النفط الخام بدولة الإمارات (مليون برميل في اليوم)



المصدر: أوبك

يتوقع المصرف المركزي أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.1% خلال هذه السنة⁴، وذلك بسبب الانخفاض المعدل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي المتوقع، استناداً للإنتاج الذي سجلته دولة الإمارات في الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي وتصريحات أوبك+ والجدول الزمني المتوقع للإنتاج.

⁴ تخضع التوقعات للتعديل، بسبب حالة عدم اليقين الكبيرة المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

⁵ يضع المصرف المركزي توقعاته للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي باستخدام نموذج أحادي التغير، حيث يتم تفسير النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي بشكل ربع سنوي بالنمو المتأخر على أساس سنوي في الإنفاق المالي والنمو السنوي للائتمان ربع السنوي وأسعار مبيعات العقارات

في دولة الإمارات، ومؤشر مديري المشتريات والتوظيف. ويتم تقدير/توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي على أساس الناتج الهيدروكربوني مع الأخذ بعين الاعتبار الأنشطة الأخرى التي تضيف قيمة في هذا القطاع. وتبلغ مساهمة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي حوالي 70% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي.

الإطار 1: الإصلاحات الهيكلية الأخيرة لتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي

بالإضافة لذلك، اعتمد مجلس الوزراء قراراً بشأن تحديد القائمة الإيجابية للأنشطة والقطاعات الاقتصادية التي يُسمح فيها بالملكية الأجنبية بشكل كامل، باستثناء القطاعات الاستراتيجية مثل النفط والغاز والدفاع. ويشكل هذا تغييراً للأنظمة السابقة، والتي كانت قد حددت الملكية بالكامل ضمن مناطق حرة مخصصة وقطاعات معينة، مع تحديد الملكية الأجنبية لباقي القطاعات بنسبة 49% كحد أقصى، حيث تكون الحصة الأكبر مملوكةً لشريكٍ إماراتي.

وتشمل القائمة الإيجابية في القانون الجديد، والذي دخل حيز النفاذ في يونيو 2021، ما يلي: النقل والتخزين؛ الزراعة؛ الفضاء؛ الصناعات التحويلية؛ الطاقة المتجددة؛ الضيافة والخدمات الغذائية؛ المعلومات والاتصال؛ الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية؛ الخدمات الإدارية وخدمات الدعم؛ الأنشطة التعليمية؛ الرعاية الصحية؛ الفن والترفيه؛ والإنشاءات.

ومن المتوقع أن تعزّز الإصلاحات الأخيرة والأنشطة ذات الصلة من ثقة المستثمرين وأن تزيد الفرص الاستثمارية في الدولة نتيجة ذلك.

حققت دولة الإمارات خطوات كبيرة خلال سعيها لتصبح مركزاً عالمياً للمستثمرين، ويرجع ذلك إلى أنها لا تفرض ضرائب على الشركات، كما توفر ظروف ملائمة للأعمال، وحداثة البنية التحتية، وكانت التحسينات الأخيرة المتخذة في هذا الخصوص على شكل تغييرات في الأنظمة، مثل تأشيرة الإقامة الذهبية للمقيمين، والتعديلات على قانون الشركات التجارية، ومنح الجنسية للمقيمين من ذوي المواهب.

وفي عام 2019، أطلقت دولة الإمارات تأشيرة الإقامة الذهبية، والمصممة لتمكين الأجانب من العيش والعمل والدراسة في دولة الإمارات دون الحاجة لكفيل مواطن. وهذا يعني أنه يمكن للمستثمرين الحصول على تأشيرة الإقامة الذهبية إذا استثمروا ما لا يقل عن 10 ملايين درهم لإنشاء شركة أو الاحتفاظ بالمبلغ في صندوق استثماري. ومن بين المرشحين المؤهلين للحصول على هذه التأشيرة، أصحاب المواهب المتخصصة، والأطباء، والعلماء، والمخترعين وكذلك المبدعين في مجالات الثقافة والفن إلى جانب آخرين.

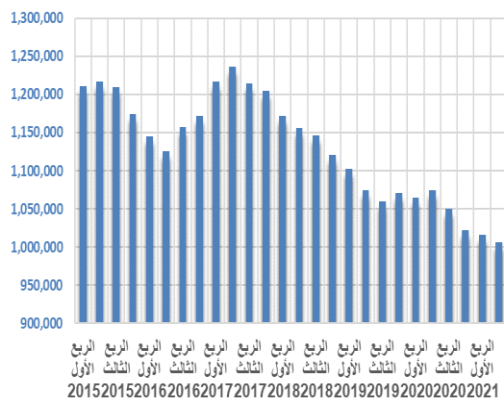
2.2 المستجندات في سوق العقارات السكنية

في الربع الثاني من عام 2021، سجلت أسعار العقارات السكنية زيادة كبيرة ثانية على أساس سنوي في أبوظبي، إلا أنها سجلت انخفاضاً طفيفاً على أساس ربع سنوي بعد تحقيق نمو إيجابي لثلاثة أرباع سنوية متتالية. واستمرت أسعار المبيعات في دبي في الانخفاض، مع مزيد من التراجع على أساس ربع سنوي بشكل كبير.

سوق العقارات السكنية في دبي

وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عن دائرة الأراضي والأموال في دبي⁶، انخفضت أسعار العقارات السكنية في الإمارة في المتوسط بنسبة 6.3% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2021، بينما ارتفعت الإيجارات بنسبة 1.7% على أساس سنوي. وتحرك عائد الإيجار الضمني⁷ إلى 7.2% في الربع الثاني من 2021، مرتفعاً من 6.7% في الربع السابق، نتيجة لارتفاع الإيجارات وانخفاض أسعار المبيعات.

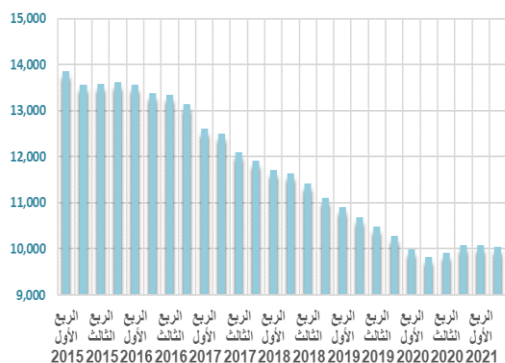
الرسم البياني 2.2 أ: متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية في دبي - بالدرهم



سوق العقارات السكنية في أبوظبي

وفقاً لمؤشر "ريدين"⁹ لأسعار الوحدات السكنية، ارتفع متوسط الأسعار في سوق العقارات السكنية في أبوظبي للربع الثاني على التوالي مقارنةً بالسنة السابقة، حيث سجل متوسط الأسعار نمواً بواقع 2.2% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2021.

الرسم البياني 2.2 ب: أسعار العقارات السكنية في أبوظبي درهم لكل متر مربع



المصدر: دائرة الأراضي والأموال في دبي

وانخفضت الإيجارات في أبوظبي في الربع الثاني من عام 2021 بنسبة 5.7% على أساس سنوي. كما أدى الانخفاض في الإيجارات بنسبة 1.1% على أساس ربع سنوي بالتزامن مع الانخفاض في أسعار المبيعات على أساس ربع سنوي بواقع 0.5% فقط، إلى تراجع في عائد الإيجارات إلى 6.5% مقارنةً بنسبة 6.6% في الربع الأول من السنة.

الوحدات السكنية في دبي. يتم توفير الإيجار السنوي ومتوسط أسعار بيع الوحدات السكنية في دبي من قبل دائرة الأراضي والأموال بدبي.

⁹ مؤشر أسعار العقارات السكنية "ريدين" في أبوظبي يغطي مناطق و 5 ضواحي.

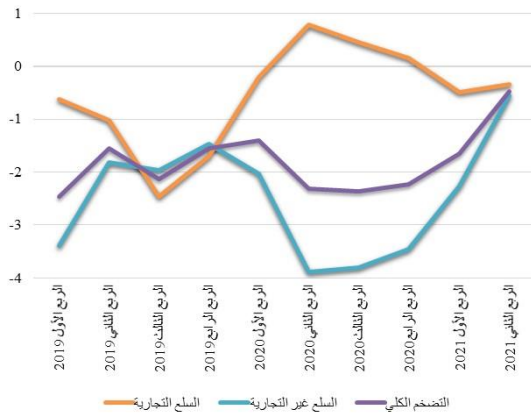
⁶ لا تزال البيانات من دائرة الأراضي والأموال في دبي تخضع للتعديل

⁷ يقيس عائد الإيجاري معدل عائد الدخل على التكلفة المرتبطة بالاستثمار (سعر العقار)

⁸ يقوم المصرف المركزي باحتساب عائد الإيجار الضمني في دبي من خلال تقسيم الإيجار السنوي على معدل أسعار بيع

وبناءً على النموذج التحليلي الخاص بالمصرف المركزي، يتوقع المصرف المركزي أن يظل متوسط تضخم مؤشر أسعار المستهلك لعام 2021 عند حوالي -0.2%، حيث كان سالباً في النصف الأول من العام بنسبة -1.1% في ضوء استمرار تعافي سوق العقارات والاستهلاك الخاص وحالة عدم اليقين في البيئة الاقتصادية. ويتوقع المصرف المركزي التحوّل إلى المنطقة الإيجابية في النصف الثاني من عام 2021.

الرسم البياني 3.2 التضخم الكلي في أسعار السلع التجارية وغير التجارية (على أساس سنوي، %)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء وحسابات المصرف المركزي

3.2 مؤشر أسعار المستهلك والتضخم

ظلّ التضخم سلبياً في الربع الثاني من عام 2021، حيث انخفض مؤشر أسعار المستهلك الكلي بنسبة 0.5% على أساس سنوي، مقارنةً بانخفاض بنسبة 1.7% في الربع السابق. وكان هذا نتيجةً لانخفاض أسعار السلع غير التجارية بنسبة 0.6%، وهي السلع والخدمات التي لا تتم المتاجرة بها عبر الحدود، وبالتالي يتم تحديد أسعارها بشكل أساسي من خلال ظروف العرض والطلب المحلية¹⁰ وفي الوقت نفسه، انخفضت أسعار السلع التجارية¹¹ بنسبة 0.3%.

كما انخفضت أسعار السلع التجارية، والتي تمثل 34% من سلة الاستهلاك على مؤشر أسعار المستهلك، في الربع الثاني بسبب الانخفاض في أغلب الفئات باستثناء النقل والأثاث والسلع المنزلية. وارتفعت أسعار الأثاث بدرجة أقل، في حين شكل ارتفاع أسعار النفط بنسبة تتجاوز 13% خلال الربع ضغطاً على أسعار فئة النقل. وتحولت أسعار المواد الغذائية والمشروبات الغازية من التضخم الإيجابي في الربع الأخير من عام 2020 إلى السالب بنسبة -2.9% في الربع الثاني من العام. واستمرت أسعار الفئات الفرعية الأخرى من سلة السلع التجارية في انخفاضها على أساس سنوي.

وكان استمرار الانخفاض في أسعار مكون الإسكان (وتمثل وزن 34% في سلة المستهلك) بنسبة 3.6% على أساس سنوي، الدافع الرئيسي لانخفاض أسعار السلع غير التجارية خلال الربع الثاني، وشهدت أسعار جميع السلع غير التجارية الأخرى ارتفاعاً، باستثناء النقل وبنود مختلفة والتي شهدت انخفاضاً طفيفاً.

¹¹ وفقاً لحسابات المصرف المركزي، تشمل السلع والخدمات التجارية على الفئات التالية من السلع والخدمات: الأغذية والمشروبات الغازية والمرطبات والتبغ والمنسوجات والملابس والأحذية والأثاث والسلع المنزلية والنقل والسلع والخدمات المتنوعة.

¹⁰ وفقاً للمصرف المركزي، تشمل الحسابات على الفئات التالية من السلع والخدمات: السكن والرعاية الطبية والنقل والاتصالات والترفيه والثقافة والتعليم والمطاعم والفنادق والسلع والخدمات المتنوعة.

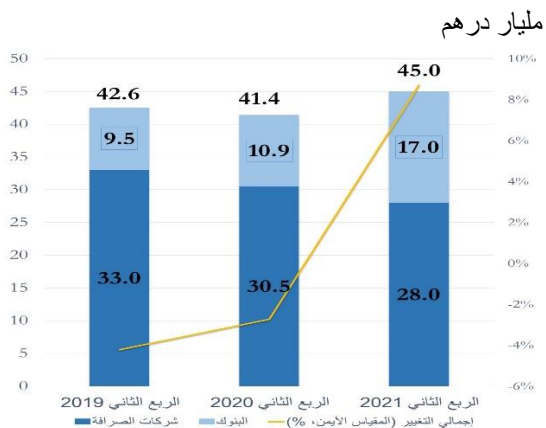
المصدر: بنك التسويات الدولية

ومن حيث القيمة الحقيقية، ارتفع سعر الصرف الحقيقي والفعلي للدرهم، وهو السعر الذي يأخذ في الاعتبار التباين في التضخم بين دولة الإمارات وشركائها التجاريين بنسبة 0.2% على أساس ربع سنوي، بينما انخفض بنسبة 9.4% على أساس سنوي في الربع الثاني. ويعود الارتفاع الطفيف على أساس ربع سنوي (انخفاض أكبر على أساس سنوي) لسعر الصرف الحقيقي والفعلي مقارنة بسعر الصرف الاسمي والفعلي إلى انخفاض التضخم وكذلك التضخم السلبي في دولة الإمارات مقارنة بمعدلات التضخم السائدة لدى الشركاء التجاريين.

2.4.2 التحويلات الشخصية للخارج

في الربع الثاني من عام 2021، زادت التحويلات الشخصية للخارج بنسبة 8.7% أو ما يعادل 3.6 مليار درهم على أساس سنوي. كما كان هناك زيادة في التحويلات للخارج من خلال البنوك بمقدار 6.1 مليار درهم، بينما انخفضت التحويلات عبر شركات الصرافة بمقدار 2.5 مليار درهم.

الرسم البياني 2.4.2 التحويلات الشخصية للخارج التي تمت تسويتها من خلال البنوك وشركات الصرافة، الربع الثاني 2021-2019



المصدر: المصرف المركزي

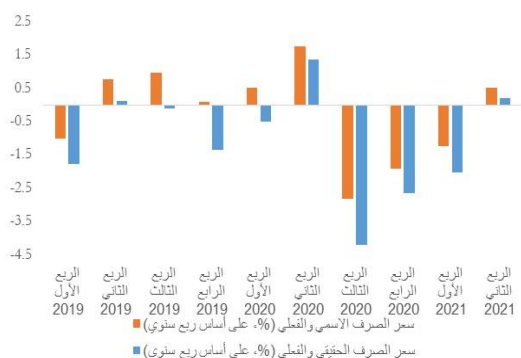
وكانت البلدان الخمسة الأولى من حيث التحويلات الشخصية للخارج خلال الربع الثاني هي الهند وباكستان والولايات المتحدة والفلبين ومصر بنسبة 28.8% و 12.0% و 6.9% و 6.2% و 6.1% على التوالي من إجمالي التحويلات. كما زادت التحويلات الشخصية للخارج على أساس سنوي لجميع البلدان الخمسة الرئيسية التي تعد وجهة التحويلات.

4.2 أسعار الصرف والتحويلات الشخصية الموجهة للخارج

1.4.2 سعر الصرف

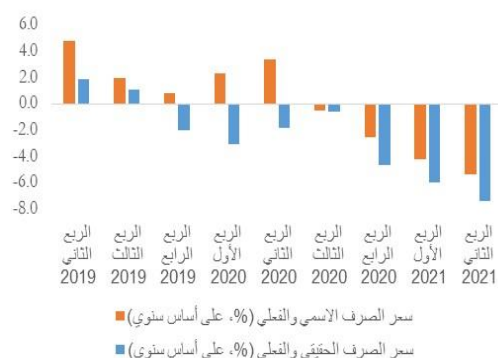
ارتفع متوسط سعر الصرف الاسمي والفعلي للدرهم، وهو سعر الصرف الذي يأخذ في الاعتبار أسعار الصرف الثنائية للشركاء التجاريين لدولة الإمارات، في الربع الثاني من عام 2021 بنسبة 1.2% على أساس ربع سنوي، بينما انخفض بنسبة 5.4% على أساس سنوي، وذلك بعد انخفاض بنسبة 1.2% وبنسبة 4.2% على أساس ربع سنوي وعلى أساس سنوي على التوالي، نتيجة للارتفاع في سعر صرف الدولار الأمريكي.

الرسم البياني 1.4.2 أ: ارتفاع/ انخفاض أسعار الصرف الاسمية والفعلية على أساس ربع سنوي (%)



المصدر: بنك التسويات الدولية

الرسم البياني 1.4.2 ب: ارتفاع/ انخفاض أسعار الصرف الاسمية والفعلية على أساس سنوي (%)



الفصل الثالث: التطورات المصرفية والمالية

في الوقت الذي واجه فيه الائتمان انكماشاً على أساس سنوي، وبقي دون مستويات كوفيد، إلا أنه ارتد على أساس ربع سنوي من خلال الإفراض للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والأفراد، وواصلت الودائع نموها، وبشكل عام، ظلت مؤشرات السلامة المالية في حالة جيدة، وبالتالي تحول النظام المصرفي نحو مزيد من الدعم خلال مرحلة انتعاش اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة.

1.3 البنية المصرفية

الجدول 1.1.3. إجمالي الودائع في بنوك الإمارات

مليار درهم

البند	ديسمبر-20	مارس-21	يونيو-21
ودائع البنوك			
(التغير على أساس سنوي %)	0.8%	1.6%	2.3%
(التغير على أساس ربع سنوي %)	-1.2%	-0.2%	1.5%
ودائع المقيمين			
(التغير على أساس سنوي %)	2.0%	2.6%	1.0%
(التغير على أساس ربع سنوي %)	-2.0%	-0.3%	0.3%
القطاع الحكومي			
(التغير على أساس سنوي %)	-4.6%	8.7%	-2.6%
(التغير على أساس ربع سنوي %)	-13.9%	-3.5%	1.6%
الكيانات المرتبطة بالحكومة			
(التغير على أساس سنوي %)	3.9%	-5.3%	-5.5%
(التغير على أساس ربع سنوي %)	3.8%	-3.4%	-7.7%
القطاع الخاص			
(التغير على أساس سنوي %)	4.0%	3.8%	3.8%
(التغير على أساس ربع سنوي %)	0.5%	1.5%	1.5%
المؤسسات المالية غير المصرفية			
(التغير على أساس سنوي %)	-9.9%	-14.4%	-8.8%
(التغير على أساس ربع سنوي %)	-5.2%	-6.3%	8.6%
ودائع غير المقيمين			
(التغير على أساس سنوي %)	-8.6%	-6.1%	12.6%
(التغير على أساس ربع سنوي %)	5.8%	0.5%	10.9%

المصدر: المصرف المركزي

ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة، وبيانات شهر يونيو أولية.

2.1.3 الأصول والائتمان للبنوك

ارتفع إجمالي الأصول في الربع الثاني بنسبة 0.6% على أساس سنوي، بينما انخفض الائتمان المصرفي الإجمالي بنسبة 1.2% في ظل الانكماش بشأن محفظة القروض للشركات مقارنة بالسنة السابقة. وعلى الرغم من ذلك، ارتد نمو الائتمان على أساس ربع سنوي في الربع الثاني من عام 2021، وتحديداً بالنسبة لقطاعات الشركات والأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما انخفض الائتمان المحلي بنسبة 1.9% مدفوعاً بشكل رئيسي بانخفاض الإفراض للقطاعين الحكومي والخاص، بينما تعافى نمو الائتمان المحلي على أساس ربع سنوي بشكل طفيف.

ظل عدد البنوك التجارية المرخصة دون تغيير بواقع 58 بنكاً خلال الربع الثاني من عام 2021. نتيجة لذلك، يتكون العدد الإجمالي للبنوك البالغ 58 بنكاً من 21 بنكاً وطنياً و 37 بنكاً أجنبياً (من بينها 10 بنوك تعمل في الخدمات المصرفية التجارية). علاوة على ذلك، فإن الحاجة للفاعلية من حيث التكلفة واستخدام الخدمات الرقمية أدت لإغلاق فروع وطنية، والتي انخفض عددها من 534 في نهاية الربع الأول من عام 2021 إلى 522 في نهاية الربع الثاني من عام 2021. في غضون ذلك، انخفض عدد موظفي البنوك بواقع 414 موظفاً (1.3% على أساس ربع سنوي) ليصل إلى 32,623 موظفاً في نهاية يونيو 2021.

1.1.3 ودائع البنوك

زادت ودائع المقيمين (88.2% من إجمالي الودائع) بنسبة 1.0% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2021، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى زيادة ودائع القطاعين الحكومي والخاص، حيث زادت ودائع القطاع الخاص بنسبة 3.8% على أساس سنوي (42 مليار درهم)، بينما زادت ودائع غير المقيمين (11.8% من إجمالي الودائع) بنسبة 12.6% على أساس سنوي (25 مليار درهم).

بلغت نسبة الودائع 77.6% تقريباً في البنوك التقليدية كما في نهاية الربع الثاني من عام 2021، أما النسبة المتبقية البالغة 22.4% فهي مودعة لدى بنوك إسلامية. أيضاً، مثلت حصة البنوك الوطنية والأجنبية ما نسبته 88.3% ونسبة 11.7%، على التوالي.

الجدول 2.1.3.ب: إقراض البنوك حسب النشاط الاقتصادي
مليار درهم

النشاط الاقتصادي	مارس-21	يونيو-21
المجموع	1,589.6	1,595.6
(التغير على أساس ربع سنوي %)	% -0.4	% 0.4
(التغير على أساس سنوي %)	% -0.3	% -1.9
من بينها:		
الصناعات الاستخراجية	14.6	15.3
(التغير على أساس ربع سنوي %)	% -2.0	% 4.2
(التغير على أساس سنوي %)	% 24.0	% 33.4
الصناعات التحويلية	72.9	74.7
(التغير على أساس ربع سنوي %)	% -0.8	% 2.4
(التغير على أساس سنوي %)	% -10.7	% -6.3
الكهرباء والغاز والمياه	28.0	28.9
(التغير على أساس ربع سنوي %)	% 2.6	% 3.2
(التغير على أساس سنوي %)	% 19.1	% 8.3
الإشياء والعقارات	322.9	323.7
(التغير على أساس ربع سنوي %)	% -1.4	% 0.3
(التغير على أساس سنوي %)	% 0.9	% -0.9
التجارة	139.6	137.4
(التغير على أساس ربع سنوي %)	% 0.6	% -1.5
(التغير على أساس سنوي %)	% -10.4	% -12.6
النقل والتخزين والاتصالات	84.7	83.1
(التغير على أساس ربع سنوي %)	% -0.1	% -1.9
(التغير على أساس سنوي %)	% 33.9	% -1.0
جميع البنود الأخرى	148.0	149.0
(التغير على أساس ربع سنوي %)	% 1.2	% 0.7
(التغير على أساس سنوي %)	% -0.7	% 1.1

المصدر: المصرف المركزي

ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة وبيانات شهر يونيو أولية.

وفيما يتعلق بالإقراض المصرفي للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فقد زادت بقيمة 2.1 مليار لتصل إلى 94.6 مليار درهم في نهاية الربع الثاني، أي بنسبة 2.3% على أساس سنوي وهي أعلى من المستوى المحقق في نهاية الربع الثاني من عام 2020.

3.1.3 مؤشرات السلامة المالية

ارتفعت السلفة إلى نسبة الموارد المستقرة للنظام المصرفي من 77.5% في نهاية مارس 2021 إلى 77.7% في نهاية يونيو 2021، وهو ما يعني الحفاظ على سلامة السيولة الهيكلية للقطاع المصرفي. وبالنسبة للأصول السائلة

الجدول 2.1.3.أ: الأصول والائتمان في بنوك الإمارات
مليار درهم

البند	ديسمبر-20	مارس-21	يونيو-21
مجموع الأصول	3,188	3,176	3,209
(التغير على أساس سنوي %)	% 3.4	% 1.5	% 0.6
(التغير على أساس ربع سنوي %)	% -2.0	% -0.4	% 1.0
إجمالي الائتمان	1,779	1,754	1,769
(التغير على أساس سنوي %)	% 1.2	% -0.8	% -1.2
(التغير على أساس ربع سنوي %)	% -1.4	% -1.4	% 0.9
الائتمان المحلي	1,597	1,590	1,596
(التغير على أساس سنوي %)	% 0.3	% -0.3	% -1.9
(التغير على أساس ربع سنوي %)	% -0.9	% -0.4	% 0.4
القطاع الحكومي	252	253	246
(التغير على أساس سنوي %)	% -2.1	% 10.2	% -2.7
(التغير على أساس ربع سنوي %)	% -1.4	% 0.2	% -2.7
الكيانات المرتبطة بالحكومة	220	215	224
(التغير على أساس سنوي %)	% 18.7	% 7.0	% 2.5
(التغير على أساس ربع سنوي %)	% 1.0	% -2.1	% 3.9
القطاع الخاص	1,108	1,106	1,113
(التغير على أساس سنوي %)	% -2.3	% -3.8	% -2.3
(التغير على أساس ربع سنوي %)	% -1.2	% -0.2	% 0.6
المؤسسات المالية غير المصرفية	16.6	16.2	14
(التغير على أساس سنوي %)	% 8.5	% 1.9	% -20.6
(التغير على أساس ربع سنوي %)	% -0.6	% -2.4	% -16.7
الائتمان الأجنبي	182	165	174
(التغير على أساس سنوي %)	% 9.8	% -4.8	% 5.9
(التغير على أساس ربع سنوي %)	% -5.5	% -9.6	% 5.5

المصدر: المصرف المركزي

ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة، وبيانات شهر يونيو أولية.

أظهر الإقراض للاقتصاد المحلي أن أعلى زيادة كانت للصناعات الاستخراجية بنسبة 33.4% على أساس سنوي (3.8 مليار درهم)، متبوعة بالكهرباء والغاز والمياه بنسبة 8.3% (2.2 مليار درهم)، بينما تراجع الإقراض في جميع الأنشطة الأخرى بشكل إجمالي بانخفاض قدره 1.9%.

هذا وقد ارتفع إجمالي أصول البنوك الوطنية بنسبة 1.1% على أساس سنوي، في حين انخفض إجمالي أصول البنوك الأجنبية بنسبة 3.1%. وبلغت حصة البنوك الأجنبية ما نسبته 12.5% من إجمالي الأصول وحصة بنسبة 9.8% من إجمالي الائتمان. وفي الوقت نفسه، ارتفع إجمالي أصول البنوك الإسلامية بنسبة 0.3% على أساس سنوي، بينما ارتفعت أصول البنوك التقليدية بنسبة 0.6% على أساس سنوي. ويوضح التحليل حسب نوع البنوك أن حصة البنوك الإسلامية في نهاية يونيو 2021 كانت نسبته 18.7% من إجمالي الأصول ونسبة 21.9% من إجمالي التمويل في النظام المصرفي.

وفي دولة الإمارات، ارتفع مؤشر أسعار الأسهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 15.6% على أساس ربع سنوي وبنسبة 59.5% على أساس سنوي، في حين ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 2.3% على أساس ربع سنوي وبنسبة 44.0% على أساس سنوي.

وتعود الزيادة الكبيرة للمؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية وللرسمة السوقية إلى إدراج شركة ألفا طي القابضة، والتي دفعت بسوق أبوظبي لتجاوز قيمة 1 ترليون درهم في الرسمة السوقية لأول مرة على الإطلاق.

الجدول 1.2.3 دولة الإمارات - أسواق الأوراق المالية

2021	2021			
الربع الثاني	الربع الأول			
15.6%	17.2%	على أساس ربع سنوي	مؤشر أسعار الأسهم	أبوظبي
59.5%	58.3%	على أساس سنوي		
35.7%	15.9%	على أساس ربع سنوي	القيمة السوقية لرأس المال	
136.3%	104.7%	على أساس سنوي		
1.2	861	درهم		
ترليون	مليار			
39.3%	156.3%	على أساس ربع سنوي	القيمة المتداولة	دبي
692.4%	359.8%	على أساس سنوي		
30	22	مليار درهم		
10.2%	2.3%	على أساس ربع سنوي	مؤشر أسعار الأسهم	
43.8%	44.0%	على أساس سنوي		
8.8%	4.7%	على أساس ربع سنوي	القيمة السوقية لرأس المال	
32.3%	32.4%	على أساس سنوي		
388	356	مليار درهم		
9.9%	-24.8%	على أساس ربع سنوي	القيمة المتداولة	
-25.3%	-33.5%	على أساس سنوي		
4.7	4.2	مليار درهم		

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

ملاحظة: يعتمد حساب التغيرات على متوسطات القيم ربع السنوية لمؤشر أسعار الأسهم والقيمة السوقية لرأس المال.

المؤهلة¹²، كنسبة مئوية من إجمالي الخصوم¹³، فقد انخفضت إلى لتصل إلى 18.3%، ويشكل هذا المستوى احتياطياً كافياً للنظام المصرفي، حيث أنه أعلى بكثير من متطلبات الحد الأدنى الرقابي البالغ 10%.

كما استقر مجموع الأصول السائلة لدى البنوك في نهاية الربع الثاني من عام 2021 عند 476.2 مليار درهم، وهو ما يعادل زيادة بنسبة 10.1% على أساس سنوي (أكثر بمبلغ 43.8 مليار درهم مقارنة مع نهاية شهر يونيو 2020).

وبشكل عام، حافظ النظام المصرفي لدولة الإمارات على رسمة جيدة، حيث بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال 17.5%، وبلغت نسبة الشق 1- من رأس المال 16.3%، كما بلغت نسبة الشق 1- من حقوق الملكية العادية (الشق-1) 14.5%¹⁴.

الجدول 3.1.3 مؤشرات السلامة المالية في دولة الإمارات

ديسمبر-20	مارس-21	يونيو-21	
إجمالي النظام المصرفي			
نسبة السلف إلى الموارد المستقرة	77.6%	77.5%	77.7%
نسبة الأصول السائلة المؤهلة	18.4%	18.8%	18.3%
نسبة كفاية رأس المال	18.2%	17.9%	17.5%
نسبة الشق-1 من رأس المال	17.1%	16.7%	16.3%

المصدر: المصرف المركزي

ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة وبيانات شهر يونيو أولية.

كما انخفضت نسبة القروض إلى الودائع في النظام المصرفي ككل إلى 92.7% في نهاية الربع الثاني، بانخفاض طفيف عن 93.3% في نهاية الربع السابق.

2.3 التطورات المالية

1.2.3 أسعار الأسهم

استمرت أسواق الأسهم في اتجاهها التصاعدي في جميع أنحاء العالم في الربع الثاني، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى تحسن معنويات المستثمرين ومحفزات السياسة النقدية والانتعاش الاقتصادي، حيث ارتفع مؤشر مورغان ستانلي العالمي بنسبة 39.4% خلال هذه الفترة.

¹² تشمل الأصول السائلة المؤهلة الاحتياطيات الإلزامية، التي يفرضها المصرف المركزي، وشهادات الإيداع وسندات النقد التي تحتفظ بها البنوك لدى المصرف المركزي، بالإضافة إلى السندات الحكومية المرجحة ذات المخاطر الصفرية ودين القطاع العام والنقد لدى البنوك.

¹³ إجمالي الأصول في الميزانية العمومية ناقصاً (رأس المال والاحتياطيات + جميع المخصصات باستثناء مخصصات استحقاقات الموظفين + إعادة التمويل + القروض / الودائع الثانوية).

¹⁴ يبلغ الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية لنسبة كفاية رأس المال 13% (10.5% الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال و 2.5% مصد حماية رأس المال)، 8.5% للشق-1 و 7% لحقوق الملكية العادية (الشق-1).

2.2.3 مبادلات مخاطر عدم السداد الائتماني

الجدول 2.2.3 دولة الإمارات - مبادلات مخاطر عدم السداد الائتماني للصناديق السيادية (نقاط أساس)

2021		2020				
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
42.9	44.7	40.5	52.2	104.5	61.1	إمارة أبوظبي
93.5	107.8	127.5	168.0	244.7	144.0	إمارة دبي

المصدر: بلومبيرغ

ملاحظة: جميع البيانات هي متوسطات ربع سنوية

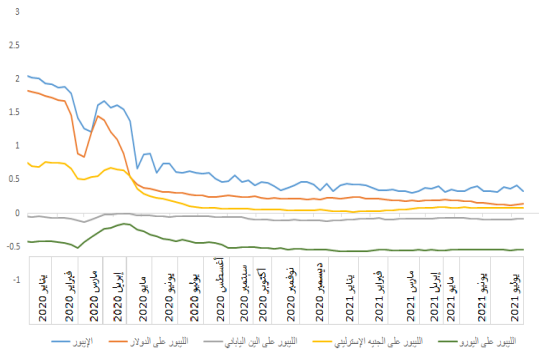
انخفضت مبادلات مخاطر عدم السداد الائتماني (CDS) بشكل عام في جميع أنحاء العالم خلال الربع الثاني من عام 2021 مقارنة مع مستوياتها في عام 2020، وذلك مع تحسن الظروف الاقتصادية. وانخفضت علاوات مبادلات مخاطر عدم السداد الائتماني لحكومة أبوظبي بمقدار 1.8 نقطة أساس لتصل إلى 42.9 نقطة أساس، لتظل علاوات مبادلات مخاطر عدم السداد الائتماني الأدنى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، في حين انخفضت علاوات مبادلات مخاطر عدم السداد الائتماني بالنسبة لإمارة دبي بمقدار 14.3 نقطة أساس لتصل إلى 93.5 نقطة أساس.

الفصل الرابع: أسعار الفائدة والمعروض النقدي

انخفضت أسعار فائدة الليبور خلال الربع الثاني من العام، وانخفضت سعر فائدة الإيبور في أول شهرين، قبل ارتداده في شهر يونيو، في حين ارتفعت المجاميع النقدية في دولة الإمارات، ويعود ذلك إلى الزيادة في ودائع المقيمين، بما في ذلك ودائع الحكومة لدى المصرف المركزي والبنوك التجارية.

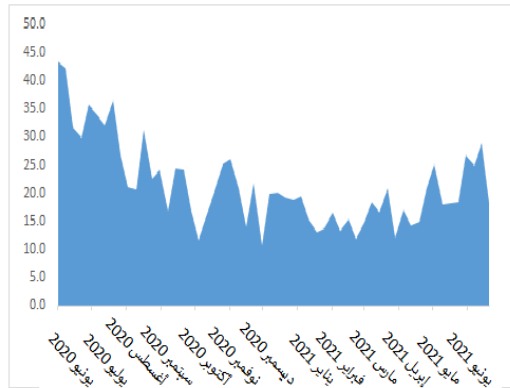
1.4 أسعار الفائدة

الرسم البياني 1.4 أ: أسعار فائدة الإيبور في دولة الإمارات وأسعار فائدة الليبور في اقتصادات متقدمة مختارة (%)



المصدر: بلومبيرغ
ملاحظة: استناداً لبيانات أسبوعية

الرسم البياني 1.4 ب: الفرق بين سعر فائدة الإيبور لأجل 3 أشهر مقابل سعر فائدة الليبور على الدولار لأجل 3 أشهر (نقاط أساس)



المصدر: بلومبيرغ
ملاحظة: استناداً لبيانات أسبوعية

1.4 أ سعر الفائدة قصير الأجل

انخفض سعر فائدة الليبور على الدولار لأجل 3 أشهر من 0.19% في الأسبوع الأخير من شهر مارس إلى 0.12% في الأسبوع الثاني من شهر يونيو من عام 2021، وذلك تماشياً مع الالتزام المستمر لبنك الاحتياطي الفيدرالي بالمحافظة على سعر فائدة ثابت عند 0.00-0.25% خلال عام 2023، مع الاستمرار في مشترياته الشهرية بمبلغ 120 مليار دولار (80 مليار دولار أمريكي في الخزينة ومبلغ 40 مليار دولار في أوراق مالية مضمونة بأصول).

وأعلن بنك الاحتياطي الفيدرالي عن زيادة في سعر الفائدة على الاحتياطيات الفائضة بمقدار 5 نقاط أساس بتاريخ 16 يونيو 2021. وكان ذلك بمثابة تعديل فني أجراه بنك الاحتياطي الفيدرالي لضمان بقاء أسعار الفائدة قصيرة الأجل في إطار سياسته.

وفي دولة الإمارات، انخفض سعر فائدة الإيبور لأجل 3 أشهر من 0.41% في نهاية شهر مارس لأدنى مستوى له بنسبة 0.31% في نهاية شهر مايو قبل أن يزداد إلى 0.42% في نهاية شهر يونيو. وأعلن المصرف المركزي في 17 يونيو عن زيادة في السعر الأساسي المطبق على تسهيلات الإيداع لليلة واحدة بواقع 5 نقاط أساس ليصل إلى 15 نقطة أساس، تماشياً مع قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي في اليوم السابق.

وأدت التطورات المذكورة أعلاه لحدوث فرق في سعر فائدة الإيبور لأجل 3 أشهر مقابل زيادة سعر فائدة الليبور على الدولار لأجل 3 أشهر من 21 نقطة أساس في نهاية شهر مارس إلى ذروته التي بلغت 29 نقطة أساس في الأسبوع الثالث من شهر يونيو قبل أن ينخفض إلى 18 نقطة أساس بنهاية الربع الثاني.

وظل سعر فائدة الليبور على الجنيه الإسترليني ثابتاً تقريباً خلال الربع الثاني، حيث بقي كلاً من سعر فائدة اليوروبور لأجل 3 أشهر وسعر فائدة الليبور على اللين الياباني في المنطقة السالبة، تماشياً مع توجهات سياسة البنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان.

الإطار 2: سعر الأساس الخاص بالمصرف المركزي المطبق على تسهيلات الإيداع لليلة واحدة

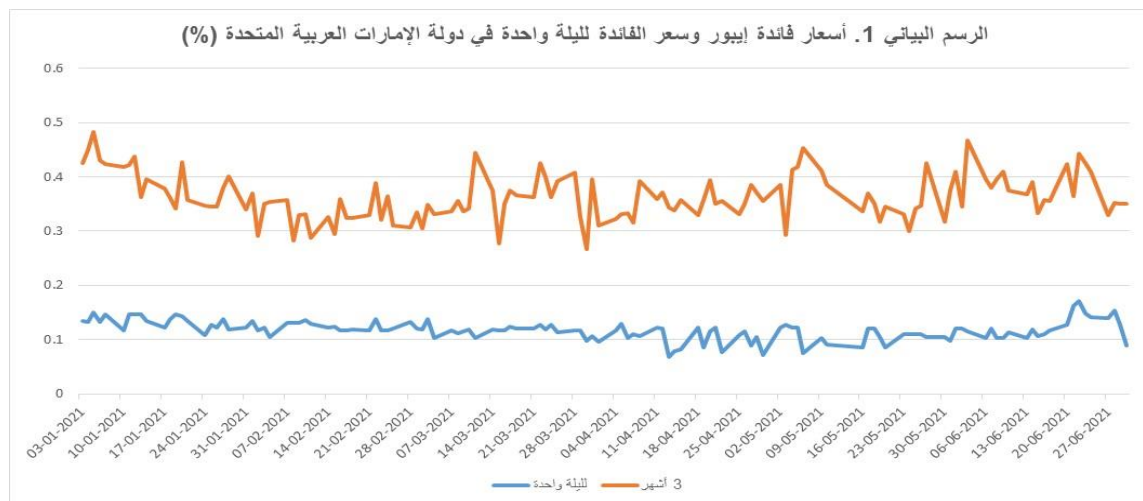
أما بالنسبة للمؤسسات المالية المرخصة التي تواصل جميع أنشطتها وأعمالها أو جزء منها بموجب أحكام الشريعة الإسلامية، فإن المصرف المركزي سيواصل عرض شهادات إيداع إسلامية استناداً لمرابحة السلع لمدة أسبوع، والتي يمكن استردادها على أساس يومي.

وتشير البيانات إلى ارتفاع المتوسط الشهري لتسهيلات الإيداع لليلة واحدة من 61.0 مليار درهم خلال الفترة يوليو - ديسمبر 2020 إلى 81.9 مليار درهم خلال الفترة يناير - يونيو 2021، مما يعكس زيادة في استيعاب السيولة من خلال هذه التسهيلات.

تمت زيادة سعر الأساس بواقع 5 نقاط أساس إلى 15 نقطة أساس بتاريخ 17 يونيو 2021، لاحقاً لقرار اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة في هذا الخصوص في اليوم السابق. وحافظ المصرف المركزي أيضاً على السعر المطبق على اقتراض السيولة قصيرة الأجل من المصرف المركزي من خلال جميع التسهيلات الائتمانية الدائمة عند 50 نقطة أساس أعلى من سعر الأساس.

كخطوة أولى لاعتماد الإطار النقدي الجديد للمصرف المركزي، تم استحداث تسهيلات الإيداع لليلة واحدة بتاريخ 12 يوليو 2020، الأمر الذي مكّن البنوك العاملة في دولة الإمارات من إيداع السيولة الفائضة لدى المصرف المركزي لليلة واحدة. بالتالي، حُلّت تسهيلات الإيداع لليلة واحدة محل برنامج شهادات الإيداع لمدة أسبوع، فأصبحت تسهيلات الإيداع الرئيسية التي تستطيع البنوك من خلاله إيداع السيولة الفائضة على أساس يومي.

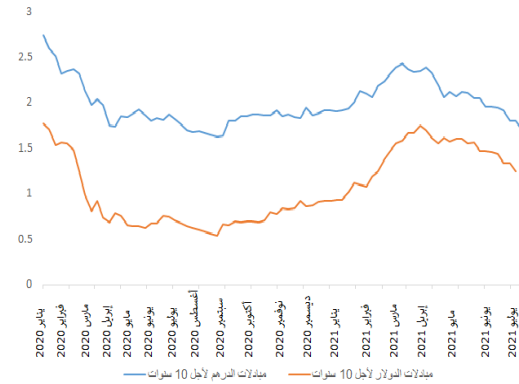
بناءً على ذلك، سيُشكّل سعر الفائدة المدفوع على تسهيلات الإيداع لليلة واحدة (المعروف باسم سعر الأساس) حداً أدنى لسعر الفائدة المعروف بين البنوك لليلة واحدة. يُشكّل هذا السعر حداً أدنى لأن البنوك التي ترغب في إيداع فائض السيولة لدى بنوك أخرى ستقوم بذلك عادةً وفقاً لسعر الأساس أو أعلى منه. ونظراً للسيولة الفائضة الهيكلية في النظام المصرفي، فإن سعر الأساس سيُشكّل السعر الأساسي للفائدة النقدية الخاص بالمصرف المركزي. ويستند هذا السعر إلى الفائدة الخاصة بالبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على الأرصدة الاحتياطية، والتي تعتبر ضرورية لضمان استقرار ربط الدرهم بالدولار الأمريكي.



1.4.1 ب أسعار الفائدة على المبادلات طويلة الأجل

انخفض سعر الفائدة على المبادلات على الدرهم لأجل 10 سنوات من 2.34% في الأسبوع الأخير من شهر مارس إلى 1.71% في الأسبوع الأخير من شهر يونيو.

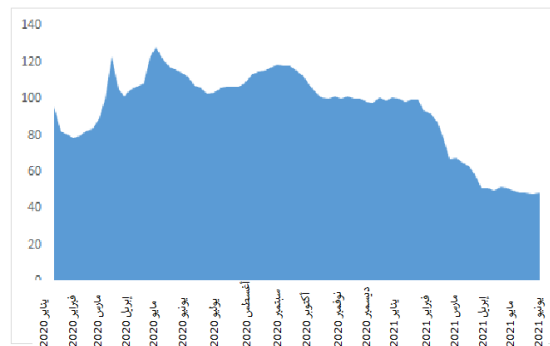
الرسم البياني 1.4.1 ج: مبادلات أسعار الفائدة لأجل 10 سنوات (%)



المصدر: بلومبيرغ
ملاحظة: استناداً لبيانات أسبوعية

شهد الفرق بين سعر الفائدة على الدرهم لأجل 10 سنوات مقابل سعر الفائدة على الدولار تراجعاً من 67 نقطة أساس في نهاية الربع الأول إلى 48 نقطة أساس في نهاية الربع الثاني من عام 2021.

الرسم البياني 1.4.1 د: فرق سعر الفائدة على المبادلات لأجل 10 سنوات بين الدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي (نقاط أساس)



المصدر: بلومبيرغ
ملاحظة: استناداً لبيانات أسبوعية

2.4 المعروض النقدي

ازداد المجموع النقدي ن¹⁵ بنسبة 2.7% على أساس ربع سنوي (17.2 مليار درهم) ليصل إلى 659.5 مليار درهم مدفوعاً بزيادة في الودائع النقدية (85.4% من ن¹) بنسبة 3.2% (17.3 مليار درهم) ليصل إلى 563.7 مليار درهم، بينما انخفضت العملة المتداولة (145% من ن¹) بنسبة 0.1% (0.1 مليار درهم).

وعلى أساس سنوي، ارتفع ن¹ بنسبة 18.3% وذلك بسبب الزيادة في الودائع النقدية والعملة المتداولة بنسبة 21.3% وبنسبة 3.5%، على التوالي.

الجدول 1.2.4 المعروض النقدي في دولة الإمارات بالمليار درهم

ن ³	ن ²	ن ¹	
1,769.3	1,478.5	600.0	ديسمبر 2020
1,766.4	1,487.5	642.3	مارس 2021
1,772.6	1,488.5	659.5	يونيو 2021

المصدر: المصرف المركزي

كما زاد المجموع النقدي ن¹⁶ بنسبة 0.1% فقط (1.0 مليار درهم) على أساس ربع سنوي ليصل إلى 1,488.5 مليار درهم، ويرجع ذلك إلى الزيادة في ن¹، والتي قابلها جزئياً انخفاضاً في الودائع شبه النقدية (55.6% من ن²) بنسبة 1.9% (16.2 مليار درهم) لتصل إلى 829.0 مليار درهم، نظراً لعدم جاذبية حسابات التوفير بسبب انخفاض أسعار الفائدة.

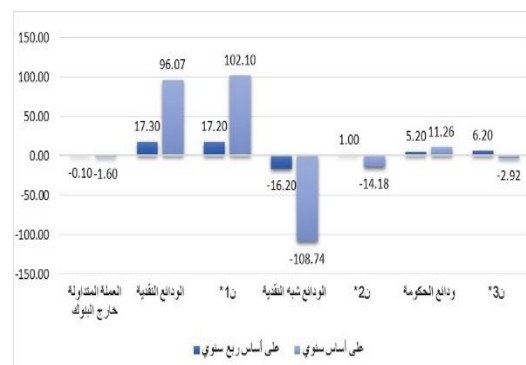
وعلى أساس سنوي، ازداد ن² بنسبة 2.1%، حيث أن الزيادة في ن¹ بنسبة 18.3% قابلها انخفاضاً شديد في الودائع شبه النقدية بنسبة 8.0%

¹⁵ العملة المتداولة خارج البنوك + الودائع النقدية

¹⁶ ن¹ + الودائع شبه نقدية.

الرسم البياني 2.4: التغير في المجاميع النقدية على أساس ربع سنوي في الربع الثاني من عام 2021

مليار درهم



المصدر: المصرف المركزي

ارتفع المعروض النقدي ن¹⁷ بشكل طفيف على أساس ربع سنوي بنسبة 0.4% (6.2 مليار درهم) ليصل إلى 1,772.6 مليار درهم، مدفوعاً بالزيادة في ن² والودائع الحكومية لدى بنوك تجارية ولدى المصرف المركزي (16.0% من ن³). وقد ازدادت الأخيرة بنسبة 1.8% (5.2 مليار درهم)، لتصل إلى 284.1 مليار درهم.

وزاد المعروض النقدي ن³ بنسبة 1.2% على أساس سنوي، حيث أن الزيادة في ن² عوّضت الانخفاض في ودائع الحكومة بشكل أكبر، خلال هذه الفترة.

¹⁷ ن² + الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية والمصرف المركزي.

المقر الرئيسي مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي شارع الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود صندوق بريد 854 أبوظبي الإمارات العربية المتحدة		
فرع رأس الخيمة شارع المنتصر صندوق بريد 5000 رأس الخيمة الإمارات العربية المتحدة	فرع الشارقة شارع الملك عبد العزيز المنطقة الصناعية بالشارقة صندوق بريد 645 الشارقة الإمارات العربية المتحدة	فرع دبي شارع 26 بر دبي صندوق بريد 448 دبي الإمارات العربية المتحدة
	فرع العين شارع علي بن أبي طالب صندوق بريد 1414 العين الإمارات العربية المتحدة	فرع الفجيرة شارع حمد بن عبدالله صندوق بريد 768 الفجيرة الإمارات العربية المتحدة

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على

الهاتف المجاني: (800 22823) 800 CBUAE

هاتف: +9712-6652220

فاكس: +9712-6652504

البريد الإلكتروني: Communications@cbuae.gov.ae

صندوق بريد: 854

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة